

Distr.: General
17 February 2021
Arabic
Original: English

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يُقدَّم هذا التقرير عملاً بالفقرة 16 من قرار مجلس الأمن 2540 (2020) والفقرة 37 من قرار المجلس 2520 (2020). وهو يقدِّم معلومات مستكملة عن تنفيذ هذين القرارين، بما في ذلك عن ولايتي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. ويغطي التقرير التطورات الهامة التي طرأت في الصومال بين 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 و 9 شباط/فبراير 2021.

ثانيا - لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية

ألف - التطورات السياسية

2 - على الرغم من الاتفاق المبرم بشأن العملية الانتخابية في 17 أيلول/سبتمبر 2020، لا يزال الاختلاف قائما بشأن تنفيذه، إذ اتهم مجلس اتحاد المرشحين الرئاسيين المعارض وبعض الولايات الأعضاء في اتحاد الصومال الحكومة الاتحادية بتعيينها من جانب واحد أعضاء اللجنة الموالين لرئيس الصومال محمد عبد الله محمد "فارماجو". كما برزت خلافات بشأن اختيار ممثلين للفريق المعني بإجراء الانتخابات غير المباشرة لشغل مقاعد البرلمان الاتحادي المخصصة لـ "صوماليلاند". وينص اتفاق 17 أيلول/سبتمبر على أن تنظم اللجنة الانتخابية على مستوى ولاية جوبالاند انتخابات في غارباهاري، ولكن لم يتم بعد الاتفاق بشكل كامل على تفاصيل الترتيبات الإدارية والأمنية بين إدارة جوبالاند والحكومة الاتحادية.

3 - ولمعالجة هذه المسائل، بذلت عدة محاولات للحوار. وفي 24 كانون الأول/ديسمبر، اتفق رئيسا غالمودوغ وبونتلاند على العمل معا في محاولة لحل النزاع بين مختلف أصحاب المصلحة بشأن إجراء الانتخابات. وفي الفترة من 11 إلى 14 كانون الأول/ديسمبر، قام رئيس وزراء الصومال، محمد حسين روبل، بأول زيارة رسمية له إلى بونتلاند وناقش الجمود السياسي بشأن العملية الانتخابية مع رئيس بونتلاند، سعيد عبد الله ديني، ولكن لم يحدث أي تقدم، بما في ذلك بشأن تعيين ممثلين لبونتلاند في الهيئات التي





تتولى إدارة الانتخابات على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات. وفي الفترة الممتدة بين 30 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 2 كانون الثاني/يناير 2021، أسفرت المناقشات التي دارت على هامش مؤتمر في غاروي بين نائب رئيس الوزراء ورؤساء بونتلاند وغالمودوغ وجوبالاند، فضلا عن بعض مرشحي المعارضة للرئاسة، عن مقترحات للخروج من المأزق السياسي الذي يعوق تقدم العملية الانتخابية. وقد نقل رئيس غالمودوغ تلك المقترحات إلى القيادة الاتحادية. وفي حين أفادت التقارير أن جميع الأطراف نظرت إلى تلك المقترحات نظرة إيجابية، لم يُحرز أي تقدم يذكر.

4 - وفي 15 و 25 كانون الأول/ديسمبر، أدت الاحتجاجات التي دعت إليها جماعات المعارضة في مقديشو على إدارة الحكومة الاتحادية للانتخابات المقبلة إلى أعمال عنف واستخدام القوة من جانب قوة الشرطة الصومالية، مما أدى إلى مقتل شخص واحد وإصابة ثلاثة مدنيين. وأفادت التقارير أن ميليشيات تابعة للعشائر شاركت في الاشتباكات.

5 - وفي 9 كانون الثاني/يناير، أعلن رئيس الوزراء أن الحكومة الاتحادية مستعدة للبدء في العملية الانتخابية في ولاية جنوب غرب البلاد وهيرشبيلي وغالمودوغ، فضلا عن إدارة إقليم بنادر. ونددت المعارضة بهذه الخطوة، محذرة من أن الانتخابات الجزئية تعرض للخطر وحدة الصومال واستقراره.

6 - وبينما تم تركيز اهتمام كبير على المأزق الانتخابي الوطني، أُجري تسجيل الناخبين في "صوماليلاند" في الفترة من 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى 13 كانون الثاني/يناير 2021، قبل الانتخابات البرلمانية وانتخابات المجالس المحلية المقرر إجراؤها في 31 أيار/مايو 2021. وفي 29 كانون الأول/ديسمبر، وبعد زيارة لجيبوتي، حضر رئيس "صوماليلاند"، موسى بيهي عبدي، مراسيم إعادة فتح الحدود بين "صوماليلاند" وجيبوتي عند معبر لويادا الحدودي، الذي أغلق منذ 25 آذار/مارس 2020 في سياق التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

7 - وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر، في جوهر بولاية هيرشبيلي، انتخب المجلس الإقليمي عبد الله علي حسين "غودلاوي" من عشيرة أبقال الفرعية المنتمية إلى قبيلة الهوية رئيسا للولاية؛ وانتخب يوسف أحمد هاجر "دباجد" من عشيرة حوادل الفرعية المنتمية إلى قبيلة الهوية نائبا للرئيس. ومع ذلك، زعم العديد من أصحاب المصلحة من حوادل أن الانتخابات تم تزويرها، وأثاروا مخاوف بشأن تقاسم السلطة فيما يتعلق بتمثيلهم في مؤسسات الولاية وموقع عاصمة الولاية في جوهر، بشبيلي الوسطى. كما كانت هناك احتجاجات عامة في بلدوين. وفي 23 كانون الأول/ديسمبر، أصدر المجلس الإقليمي قراراً يقضي بتمديد فترة ولايته وفترة رئاسة الولاية من أربع إلى خمس سنوات.

8 - وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر، استدعت الحكومة الاتحادية سفيرها لدى كينيا وطلبت من السفير الكيني لدى الصومال مغادرة البلد، بدعوى التدخل في كل من العملية الانتخابية والعلاقات بين الحكومة الاتحادية وجوبالاند. وفي 14 كانون الأول/ديسمبر، قطعت الصومال علاقاتها الدبلوماسية مع كينيا، مدعية كذلك التدخل في الشؤون الداخلية. وجاءت هذه الخطوة بعد زيارة قام بها رئيس "صوماليلاند" إلى كينيا استغرقت يومين. وفي 15 كانون الأول/ديسمبر، أعلنت كينيا و "صوماليلاند" عن اتفاق تعاون لتوسيع حركة الأشخاص والبضائع بين نيروبي وهرجيسا، بناء على حركة البضائع والأشخاص عن طريق الرحلات الجوية القائمة بين المدينتين، وافتتاح قنصلية كينية في هرجيسا.

9 - وفي 20 كانون الأول/ديسمبر، وخلال انعقاد الجمعية الاستثنائية الثامنة والثلاثين لرؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، اتفق المشاركون على ضرورة أن تحل كينيا والصومال خلافاتهما في إطار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وعقب هذه التطورات، قام وفد جيبوتي، مؤلف من دبلوماسيين وضباط عسكريين كبار، بزيارة الصومال في منتصف كانون الثاني/يناير، في إطار بعثة لتقصي الحقائق معنية بالشكاوى الصومالية المرفوعة ضد كينيا أنشئت بتكليف من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وقدم تقريرا عن ذلك إلى رئيس جيبوتي، إسماعيل عمر غيله. وفي 26 كانون الثاني/يناير، أصدر فريق تقصي الحقائق تقريره الذي ذكر فيه أنه وجد أدلة على أن كينيا انتهكت المجال الجوي الصومالي ولكن لم يكن هناك دليل على تدخلها في الشؤون الصومالية. وفي حين رحبت كينيا بالتقرير باعتباره "وقائعيا"، رفضته الصومال باعتباره "منحازاً".

10 - وواصل الممثل الخاص للأمين العام بذل مساعيه الحميدة دعما للجهود الرامية إلى الخروج من المأزق الانتخابي. وجرى عقد اجتماعات بانتظام بين الحكومة الاتحادية وقادة الولايات الأعضاء في الاتحاد. وبالإضافة إلى ذلك، زار جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد و "صوماليلاند" في الفترة بين كانون الثاني/يناير وأوائل شباط/فبراير 2021. ويسرت الأمم المتحدة أيضا عقد اجتماعات عديدة بين السلك الدبلوماسي والزعماء السياسيين الصوماليين. وكانت جميع تلك الجهود تهدف إلى دعم وتيسير الحوار المستمر والحلول التوفيقية وتوافق الآراء من أجل الدفع قدما بالعملية الانتخابية. كما صدرت بيانات عديدة باسم الشركاء الدوليين للصومال فيما يتعلق بالعملية السياسية.

11 - وفي 30 كانون الثاني/يناير، أعلن الرئيس فارماجو عن عقد منتدى استشاري مع قادة الولايات الأعضاء في الاتحاد في دوسمريب، كجزء من الجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاق 17 أيلول/سبتمبر. وأعلن الرئيس أيضا أنه سيخاطب مجلسي البرلمان الاتحادي فيما بعد. وقد بدأ المنتدى الاستشاري أعماله رسميا في دوسمريب في 3 شباط/فبراير بحضور الرئيس ورئيس الوزراء وجميع قادة الولايات الأعضاء في الاتحاد ومحافظ إقليم بنادر. وانتهى المنتدى في 6 شباط/فبراير بحالة جمود بشأن مسألة الانتخابات في جيدو.

12 - وفي 6 شباط/فبراير، قدم الرئيس فارماجو إحاطة إلى مجلس الشعب بشأن حالة المحادثات الجارية وأشار إلى استعداده لمواصلة الحوار. وفي 8 شباط/فبراير، أصدر الشركاء الدوليون بيانا أهابوا فيه بالزعماء السياسيين إلى استئناف حوارهم للتوصل فورا إلى اتفاق نهائي يتيح إجراء انتخابات وطنية. وفي البيان، أكدوا أيضا أن أي نتائج بديلة، بما في ذلك عملية موازية أو انتخابات جزئية، أو أي إجراءات أخرى لا تحظى باتفاق واسع النطاق، لن تحصل على دعم الشركاء الدوليين. وفي اليوم نفسه، صرح مجلس اتحاد المرشحين الرئاسيين علانية بأنه لن يستمر في الاعتراف بشرعية الرئيس فارماجو، الذي انتهت ولايته الدستورية في 8 شباط/فبراير، واقترح تشكيل مجلس وطني انتقالي. وفي 9 شباط/فبراير، أعلن الرئيس فارماجو عزمه على استضافة مؤتمر قمة على مستوى الاتحاد والولايات بشأن تنفيذ اتفاق 17 أيلول/سبتمبر في غاروي، ببونتلاند.

باء - التطورات الأمنية

13 - ظلت الحالة الأمنية متقلبة، حيث سجل في المتوسط 285 حادثا في الشهر. وكانت معظم هذه الحوادث هجمات شنتها حركة الشباب، بسبل منها استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، لاستهداف قوات الأمن الصومالية وتنفيذ عمليات القتل ذات الطبيعة الإجرامية على حد سواء. بيد أن عدد المدنيين الذين

قُتلوا في عام 2020 بسبب الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع شهد انخفاضاً بنسبة 50 في المائة مقارنة بعام 2019، وهو أول انخفاض في السنوات الخمس الماضية. ويعزى هذا إلى حد كبير إلى انخفاض استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المحمولة على المركبات في مقديشو، نتيجة للعمليات الأمنية في شبيلي السفلى التي استطاعت تعطيل سلاسل الإمداد وطرق التسلل، إلى جانب زيادة فعالية التدابير الأمنية داخل العاصمة الاتحادية. وقد أُبلغ عن وقوع 27 هجوماً بقذائف الهاون خلال هذه الفترة، مقارنة بـ 16 هجوماً في الفترة بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر 2020، استهدفت أساساً بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن المحلية في مناطق شبيلي السفلى، وشبيلي الوسطى، وباي، وباكول، وباري، غالغودود، وهيران. وفي غالغودود، شنت حركة الشباب هجوما بقذائف الهاون على دوسمريب بينما كان القادة الاتحاديون وقادة الولايات حاضرين في المدينة لإجراء محادثات انتخابية في الفترة من 2 إلى 5 شباط/فبراير. ولم ترِد أنباء عن سقوط ضحايا.

14 - وحافظت حركة الشباب على قدرتها على التسلل إلى مقديشو وتنفيذ هجمات مدوية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازداد استخدام حركة الشباب للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي يحملها أفراد. وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر، في حي حمر ججب في مقديشو، أسفر انفجار جهاز متفجر يدوي الصنع يحمله فرد داخل مطعم بالقرب من أكاديمية الشرطة عن مقتل ستة من ضباط الشرطة وجرح أربعة آخرين ومدنيين اثنين. وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر، قام انتحاري من حركة الشباب بتفجير نفسه في متجر لبيع المثلجات يرتاده مسؤولون حكوميون، في حي واداجير في مقديشو، مما أسفر عن مقتل 8 أشخاص وإصابة 10 آخرين. وفي 18 كانون الأول/ديسمبر، في غالكعيو، بمنطقة مودوغ، أدى انفجار جهاز متفجر يدوي الصنع يحمله فرد من حركة الشباب في ملعب تجمع فيه حشد من الناس لرؤية رئيس الوزراء الزائر إلى مقتل 14 شخصا وإصابة 14 آخرين؛ وكان من بين القتلى عدة مسؤولين أمنيين كبار. وفي 2 كانون الثاني/يناير، استهدف انفجار جهاز من نفس النوع في لافول، بضواحي مقديشو، مشروعا لبناء طريق، مما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص على الأقل وإصابة ستة آخرين؛ وكان من بين الضحايا الذين لاقوا مصرعهم مواطنان تركيان يعملان في المشروع. وفي 31 كانون الثاني/يناير، شنّت الجماعة هجوما معقدا على فندق أفريك في حي وابيري في مقديشو. وتشير التقارير إلى أن ما يصل إلى 10 أشخاص قتلوا في الهجوم، بمن فيهم الجنرال المتقاعد ووزير الدفاع السابق محمد نور جلال.

15 - وظلت حركة الشباب دون رادع في مهاجمة الجيش الوطني الصومالي وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في شبيلي السفلى وشبيلي الوسطى وبنادر وباي وهيران وباكول وجوبا السفلى وجيدو وغالغودود ومودوغ، بمتوسط 140 هجوما شهريا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكانت غالبية الحوادث هجمات كر وفر، انطوى العديد منها على تبادل قصير لإطلاق النار الكثيف. وفي حادث ذي شأن وقع في 30 تشرين الثاني/نوفمبر، هاجمت حركة الشباب قاعدة الجيش الوطني الصومالي في باكادوين، في منطقة مودوغ. وأسفر هذا الهجوم عن مقتل ما لا يقل عن 15 فردا من الجيش الوطني الصومالي والمدنيين. وفي الفترة التي سبقت الانتخابات، واصلت حركة الشباب استخدام القنابل اليدوية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لاستهداف المسؤولين الرفيعي المستوى على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد الولايات. وكان من بين المسؤولين المستهدفين خلال هذه الفترة وزير العمل الاتحادي، ووزير الزراعة الاتحادي، ووزير السياحة في جوبالاند، ومحافظ شبيلي السفلى، وقائد وحدة داناب، ومفوضو المقاطعات، وأعضاء البرلمان الاتحادي. وقُتل نائب برلماني واحد على الأقل وخمسة مندوبين انتخابيين.

16 - وعاد التوتر بين القوات الموالية لوزير الأمن السابق في جوبالاند، عبد الرشيد حسن عبدنور "جنان" والجيش الوطني الصومالي في منطقة جيدو في 25 كانون الثاني/يناير في بلد حوا. وأسفرت الاشتباكات التي وقعت في البلدة، والتي استمرت بضع ساعات، عن وقوع إصابات وتشرد في أوساط المدنيين، على الرغم من أن الأعداد لم تكن مؤكدة.

17 - ولم تُنسب أي هجمات إلى عناصر موالية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وشنت الولايات المتحدة الأمريكية سبع غارات جوية في كانون الأول/ديسمبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021. وبدأت عملية إعادة تمركز قوات الولايات المتحدة من الصومال إلى قواعد أخرى في شرق أفريقيا في أواخر كانون الأول/ديسمبر وتم استكمالها في كانون الثاني/يناير.

جيم - التطورات الاقتصادية

18 - توقعت الميزانية الاتحادية لعام 2021، كما أقرها البرلمان الاتحادي في 29 كانون الأول/ديسمبر 2020 ووقّعها الرئيس في 1 كانون الثاني/يناير 2021، زيادة في الإيرادات المحلية (260 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2021، مقارنة بمبلغ 190 مليون دولار في عام 2020) وتشديد الضوابط على النفقات. وبما أن الإنفاق الاجتماعي يعتمد إلى حد كبير على منح المانحين، فقد قُدِّر مجموع المنح الأجنبية لعام 2021 بمبلغ 277,4 مليون دولار.

19 - وقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1,5 في المائة، إذ انخفض من 4,55 بليون دولار في عام 2019 إلى 4,48 بليون دولار في عام 2020، وفقا لصندوق النقد الدولي. وأشارت التوقعات إلى انتعاش الاقتصاد الصومالي بمعدل نمو نسبته 2,9 في المائة في عام 2021 بفضل انتعاش القطاع الخاص واستمرار التحويلات المالية واستمرار الاستثمارات. وواصل القطاع المالي إظهار مرونة ملحوظة: إذ ظلت الودائع المصرفية مستقرة، واستمر تقديم الائتمانات للقطاع الخاص، وتجاوزت التحويلات المالية للأسر المعيشية والأفراد مستويات عام 2019.

20 - وتوقع صندوق النقد الدولي أن تسجل الحكومة الاتحادية عجزاً صغيراً يبلغ نحو 11 مليون دولار في عام 2020 نتيجة عدم اليقين الناجم عن جائحة كوفيد-19 في تحصيل الإيرادات. ورأى كل من صندوق النقد الدولي والسلطات الاتحادية أن العجز يمكن استيعابه من خلال الأرصدة النقدية للسلطات، إذا لزم الأمر. ومع ذلك، لم يتم بعد نشر البيانات النهائية في نهاية العام. وعلاوة على ذلك، أدت شواغل المانحين بشأن عدم الاستقرار السياسي إلى حدوث اختلالات في الدعم المتوقع للميزانية. وفي الولايات الأعضاء في الاتحاد، يعد أداء الإيرادات مشجعا، لا سيما في بونتلاند وجوبالاند، اللتين توجد فيهما موانئ كبيرة. وكان الإنفاق متوافقا بشكل عام مع ميزانيات عام 2020، باستثناء ولاية جنوب غرب البلاد، التي واجهت صعوبة في ضبط الإنفاق.

21 - وواصلت الصومال إحراز تقدم مطرد في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، على النحو المشار إليه في التقرير القطري لصندوق النقد الدولي عن الصومال الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي الوقت الراهن، يتعين على الصومال، في الفترة الانتقالية للمبادرة، أن يفي بمتطلبات نقطة الإنجاز من أجل بلوغ تخفيف كامل لا رجعة فيه للديون. ويقدم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مساعدة تقنية مشتركة في إدارة الديون.

22 - وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر مكتب المراجع العام لحسابات الصومال، للسنة الثانية على التوالي، تقريرا موحدا لمراجعة الامتثال بشأن 35 كيانا من الكيانات المبلغة التابعة للحكومة الاتحادية عن عام 2019. وأبرز التقرير الثغرات في ضوابط الإنفاق، وقصور الضوابط المطبقة على إدارة الأصول الثابتة، وسوء إدارة الديون وإدارة المشتريات، وعدم إعداد البيانات المالية وتسجيل العقود. ومثّل التقرير جهدا لتحديد الثغرات في إدارة المالية العامة وتصحيحها.

ثالثا - دعم جهود بناء السلام وبناء الدولة

23 - في 2 كانون الأول/ديسمبر، اجتمعت لجنة بناء السلام لمناقشة مسألة الصومال للمرة الأولى منذ عام 2015. وشارك في الاجتماع، الذي ترأسته كندا، رئيس الوزراء. وفي بيان، رحبت اللجنة بالتزام الصومال بالسلام الدائم والمصالحة، وأشادت باللجوء إلى الحوار وبناء التوافق في الآراء من أجل اجتياز العقبات التي تعترض طريق بناء السلام وبناء الدولة. وأبرزت أهمية خطة التنمية الوطنية وإطار المصالحة الوطنية وميثاق المرأة الصومالية لتوجيه جهود بناء السلام الوطنية والدعم الدولي. والتزمت اللجنة بمواصلة تركيز اهتمامها على الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات المستمرة في مجال بناء السلام في الصومال وحشد الدعم الدولي لأولويات بناء السلام في البلد.

ألف - دعم تعزيز النظام الاتحادي

1 - الاستعدادات لإجراء الانتخابات

24 - في 14 تشرين الثاني/نوفمبر، طلبت الحكومة الاتحادية رسميا من الأمم المتحدة دعما تقنيا وماليا وماديا ولوجستيا للانتخابات غير المباشرة للفترة 2020/2021. وقد تأخر تقديم الدعم الدولي نتيجة للخلافات المستمرة بين أصحاب المصلحة الصوماليين بشأن تنفيذ اتفاق 17 أيلول/سبتمبر.

25 - فقد أعاق المأزق السياسي اكتمال إنشاء اللجان الاتحادية وبعض اللجان على مستوى الولايات للإشراف على الانتخابات غير المباشرة وإجرائها. ومع ذلك، عملت الأمم المتحدة والشركاء على دعم وضع ميزانية انتخابية وعلى النهوض بالتخطيط لأنشطة الدعم الانتخابي على المستوى التقني. وفي الوقت الحالي، لا تستوفي اللجان الانتخابية التي أنشئت شرط تمثيل المرأة بنسبة 30 في المائة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، أجرى مكتب رئيس الوزراء تدريبا لأعضاء لجنة إدارة الانتخابات المرشحين على التخطيط للانتخابات غير المباشرة وإدارتها.

26 - وعُقد اجتماع لفرقة العمل الوطنية المعنية بأمن الانتخابات، بدعم من الأمم المتحدة، وبمشاركة شركاء في مجال المساعدة الدولية، في الفترة من 13 إلى 15 كانون الأول/ديسمبر، مع جميع قوات ومؤسسات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، بما في ذلك قوات ومؤسسات جوبالاند وبونتلاند. وعرضت كل ولاية من الولايات الأعضاء في الاتحاد استعداداتها الأمنية. وعُرضت ونوقشت خطة وطنية منقحة لأمن الانتخابات، تنص على إنشاء مكتب لحالة المرأة في كل مركز من مراكز العمليات الأمنية المشتركة.

27 - وفي 1 كانون الأول/ديسمبر، اجتمع المجلس التنفيذي لبرنامج الشرطة المشترك ووافق على طلبات لتمويل ثلاث دورات تتعلق بأمن الانتخابات كجزء من "خطة تدريب الشرطة الصومالية للفترة

2021/2020". وتولت شرطة بعثة الأمم المتحدة مسؤولية تنسيق التدريب على أمن الانتخابات من جانب الشركاء المنفذين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وقوة الشرطة الصومالية) دعماً لفرقة العمل الوطنية المعنية بأمن الانتخابات. وسيصادق مجلس تدريب الشرطة المهني على أدلة التدريب المتجانسة، وستكون بمثابة نماذج للتدريب المتصل بالانتخابات المقبلة.

2 - توطيد النظام الاتحادي

28 - في إطار عملية وضع السياسات المتعلقة باللامركزية، وضعت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة ووزارة الشؤون الدستورية مصفوفة بشأن المهام الوظيفية لتكون أداة تساعد في تحديد المهام والمسؤوليات الاتحادية ودون الوطنية والمتزامنة والمحلية، وقامتا لاحقا بإطلاع نظرائهما في الولايات الأعضاء في الاتحاد عليها من أجل النظر فيها. وينبغي تصميم وتنظيم جلسات عمل مشتركة بين الوزارات بشأن المهام الوظيفية لتعزيز منظورات الدولة.

3 - مراجعة الدستور

29 - اجتمعت المؤسسات الثلاث المكلفة بمراجعة الدستور، وهي وزارة الشؤون الدستورية ولجنة الرقابة البرلمانية المشتركة واللجنة المستقلة لمراجعة الدستور وتنفيذه، مع الهياكل التنفيذية والتشريعية وهياكل المجتمع المدني في ولاية جنوب غرب البلاد، وغالمودوغ، وهيرشبيلي، وبنادر، خلال تشرين الثاني/نوفمبر 2020، لمناقشة فصول الدستور التي تمت مراجعتها وجمع التعليقات. وقد أفادت تلك الاجتماعات في التمييز بين المواد التي تتطلب تعديلات فنية فقط والمواد التي تتطلب مزيدا من النظر السياسي.

30 - وأعقب تلك المشاورات مؤتمر أقاليمي للانتهاء من مراجعة الدستور الاتحادي المؤقت من الناحية التقنية، حضره وزراء الشؤون الدستورية في الولايات الأعضاء في الاتحاد واللجان البرلمانية الإقليمية. وأسفرت المشاورات عن إعداد المشروع الثالث للدستور الذي تمت مراجعته.

31 - وقامت الأمم المتحدة بالدعوة لدى رئيسَي مجلسي البرلمان الاتحادي من أجل إقرار نظام داخلي جديد للجلسة المشتركة بين المجلسين وعملية لاعتماد الدستور. وعلى الرغم من أن رئيسي المجلسين وافقا على استضافة الجلسة المشتركة، فقد توقف التقدم في هذا الاتجاه منذ أن أصدر السيد فارماجو مرسوما في 24 كانون الأول/ديسمبر يرجئ عملية مراجعة الدستور حتى انعقاد البرلمان المقبل.

32 - وعلى الرغم من المساعي الحميدة التي بذلها الممثل الخاص وجهود رئيس الوزراء ووزير الشؤون الدستورية، فقد رفضت بونتلاند وجوبالاند المشاركة في عملية مراجعة الدستور، بدعوى انعدام الثقة في الحكومة الاتحادية. وتتواصل الجهود الرامية إلى الحفاظ على الزخم لضمان استمرار البرلمان الحادي عشر في أعمال البرلمان العاشر.

4 - منع نشوب النزاعات وحلها

33 - في 4 كانون الأول/ديسمبر، سافر وزير الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة إلى بلدوين في محاولة لمعالجة المظالم التي أثارتها العشائر في منطقة هيران عقب انتخاب رئيس هيرشبيلي الجديد. وفي 3 و 4 كانون الثاني/يناير، رحب الممثل الخاص، في اجتماعاته مع رئيس هيرشبيلي ووزير الداخلية، بجهودهما الرامية إلى تعزيز المصالحة، وشدد على أهمية إجراء حوار واسع النطاق بين شركاء هيرشبيلي

لحل النزاع، وتعهد أيضا بمساعدة الأمم المتحدة في العملية. وطوال هذه العملية، تشاورت الأمم المتحدة مع أصحاب المصلحة في هيرشبيلي. وناقش الممثل الخاص أيضا، أثناء زيارته إلى جوهر في 28 كانون الثاني/يناير، جهود المصالحة الجارية مع رئيس هيرشبيلي. وفي 7 كانون الثاني/يناير، اختتمت إدارة هيرشبيلي عملية المصالحة بين عشيرتي عبد الله أروني وإبلي عمر الفرعيتين، التي دعمت بتمويل مقدم من الأمم المتحدة. واتفقت العشيرتان الفرعيتان، في جملة أمور، على دفع التعويضات والإفراج عن الأشخاص المحتجزين في إطار نزاع على أراض بينهما.

34 - ونظمت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة، بدعم من الأمم المتحدة، تدريبا في مجال رسم خرائط النزاعات في تشرين الأول/أكتوبر لفائدة موظفين من جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد وإدارة إقليم بنادر. ويجمع المشاركون الآن البيانات باستخدام مصادر متعددة للمعلومات لاستكمال عملية لرسم خرائط النزاعات تهدف إلى المساهمة في خطط المصالحة على مستوى الولايات.

باء - المسائل الشاملة

1 - المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة

35 - واصلت الأمم المتحدة، بالتنسيق مع الشركاء، جهودها المكثفة في مجال الدعوة دعما للنهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في المجالات الرئيسية لتنفيذ الولاية. كما واصلت القيادات النسائية في المجتمع المدني الصومالي ووزارة شؤون المرأة والنهوض بحقوق الإنسان جهودهما لتأمين حصة 30 في المائة للنساء في انتخابات 2020-2021. وفي هذا الصدد، قام الوزير والوزارات على مستوى الولايات والقيادات النسائية بالدعوة لدى القادة السياسيين والعشائريين وبتعبئة المرشحات للانتخابات دعما لحصة الـ 30 في المائة. وتشارك بعثة الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في هذا الصدد وتقدم المشورة والتوجيهات التقنية. كما قامت الوزارة، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بتدريب فريق يتألف من 30 مناصرا لميثاق المرأة الصومالية من أجل الدعوة إلى تطبيق حصة الـ 30 في المائة.

36 - وفي 15 كانون الأول/ديسمبر، استضافت وزارة شؤون المرأة والنهوض بحقوق الإنسان مؤتمرا وطنيا في مقديشو، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بشأن العمل بتخصيص حصة 30 في المائة للنساء. وشهد المؤتمر، الذي ضم قيادات نسائية، ونوابا في البرلمان الاتحادي، وجهات عليا في الاتحاد، منها رئيس مجلس الشعب ونائب رئيس الوزراء، اعتماد بيان مشفوع بإجراءات لتحقيق حصة الـ 30 في المائة للنساء. وجددت القيادات النسائية دعوتها إلى تخصيص 30 في المائة من المقاعد للنساء.

2 - تمكين الشباب

37 - وفي 2 و 3 كانون الأول/ديسمبر، عقد صندوق الأمم المتحدة للسكان منتدى حضره 300 شاب صومالي، وشمل هذا المنتدى برامج حوارية ورواية قصص عن بناء السلام. وشملت التداريب الإضافية تدريبا للمدربين في مجال الشباب من أجل السلام لفائدة 24 شابا صوماليا ودورة لتدريب المدربين في مجال الفن من أجل السلام استمرت أسبوعين.

38 - وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد الصندوق منتدى بشأن دور الشباب في الانتخابات بالصومال. وحضر هذا المنتدى في المجموع 192 شابا (80 منهم نساء) يمثلون طلاب الجامعات ومنظمات الشباب

والمرشحين للانتخابات التشريعية والناشطين السياسيين في مقديشو. ونظمت منتديات مماثلة في غالكعيو وباراوي، كان القصد منها إقامة حوارات بين الأجيال مع واضعي السياسات وإثارة اهتمام الشباب بالمشاركة السياسية.

39 - وفي 10 كانون الأول/ديسمبر، أُطلقت "مبادرة شباب دالبيلي". وهذا المشروع المتعدد السنوات، الذي ينفذه صندوق الأمم المتحدة للسكان بدعم من الاتحاد الأوروبي، يشجع على امتلاك مقومات التوظيف ومهارات تنظيم المشاريع في ظل تعزيز بيئة مواتية للنهوض بالشباب. وبدأت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مناقشات مع وزارة الشباب والرياضة بشأن وضع سياسة للتربية البدنية والرياضة في الصومال.

40 - ويقوم الآن ما مجموعه 441 شاباً يشاركون في برنامج سبل العيش المبتكرة UPSHIFT بإدارة أعمال تجارية بدعم من الموظفين الشركاء لتطوير الأعمال التجارية وشركاء الشباب والابتكار التابعين لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). وتستهدف المبادرة 1 000 شاب إضافي في الصومال، بمن فيهم أطفال مخالفون للقانون، وعائدون، وشباب معرضون لخطر الهجرة، وناجون من العنف الجنساني، وأطفال مرتبطون بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة.

41 - ووسعت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية شبكة وحدات تنمية المشاريع التابعة لها في مقديشو، وكيسمايو، وبايدوا، وبلدوين. ويقوم فريق الخبراء الشباب المكون من 24 عضواً في الوحدات بتنظيم دورات تدريبية على المهارات ودعم الوصول إلى حلول التمويل عبر الشبكة.

جيم - التنسيق الإنمائي

42 - في 7 كانون الأول/ديسمبر، نظمت الحكومة الاتحادية، بدعم من الأمم المتحدة، منتدى الشراكة المعني بالصومال، وهو أعلى هيئة للتنسيق بين الشركاء في البلد. وترأس هذا المنتدى، الذي جمع بين الحضور الشخصي في مقديشو والمشاركة عن طريق الإنترنت، رئيس الوزراء وضم قادة الولايات الأعضاء في الاتحاد، وعمدة مقديشو، ووزراء الحكومة، وأكثر من 35 وفدا دوليا، والمجتمع المدني.

43 - وركزت المناقشات التي جرت في منتدى الشراكة المعني بالصومال، التي عالجت المسائل المتصلة بالعلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، على الانتخابات، والحاجة إلى تعزيز الحوار السياسي بين المستويين الاتحادي ودون الاتحادي، والخطة الانتقالية للصومال، والتعافي الاجتماعي والاقتصادي من جائحة كوفيد-19 ومن الصدمات المتصلة بالمناخ. وحثت الأمم المتحدة على زيادة التعاون بين الحكومة والشركاء في تفعيل العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وقام المشاركون بتقييم التقدم المحرز منذ المنتدى السابق، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر 2019 في ضوء أولويات إطار المساءلة المتبادلة السابق واتفقوا على مجالات العمل والدعم ذات الأولوية لإطار عام 2021، بما في ذلك النتائج التي يتعين تحقيقها بحلول نهاية فترة الإدارة الحالية. وقد أدت بنى هيكل المعونة المنقح الذي تم تفعيله مؤخرا دورا رئيسيا في إعداد وعرض التقارير وفي التفاوض على الالتزامات التطلعية.

رابعا - حقوق الإنسان والحماية

ألف - حقوق الإنسان

44 - سجلت بعثة الأمم المتحدة سقوط 363 ضحية في صفوف المدنيين خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، منهم 200 قتيل و 163 جريحا، مقارنة بما عدده 124 قتيلا و 133 جريحا خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وظلت حركة الشباب تمثّل أكبر جانٍ في هذا الصدد، حيث كانت مسؤولة عن سقوط 144 ضحية، يليها سقوط 115 ضحية على يد جهات مجهولة، و 76 ضحية على يد قوات الأمن الحكومية، ونسبت 28 ضحية إلى ميليشيات عشائرية.

45 - ونفذت السلطات 12 عملية إعدام (ست عمليات في "صوماليلاند"، وثلاث عمليات في مقديشو، وعمليتان في جوبالاند، وواحدة في بونتلاند)، وأصدرت محاكم، معظمها محاكم عسكرية، 10 أحكام جديدة بالإعدام (ثلاثة في مقديشو، وأربعة في بونتلاند، واثنان في ولاية جنوب غرب البلاد، وواحد في جوبالاند).

46 - وألقي القبض على ما مجموعه 61 شخصاً واحتجزوا تعسفاً، بمن فيهم 7 من المشتبه في انتمائهم إلى حركة الشباب، و 14 صحفيا، و 25 من أفراد الميليشيات العشائرية المزعومين والمشتبه في تورطهم في قتل أم وطفليها وإصابة طفل آخر في منطقة ورشيخ، في شبيلي الوسطى، في 8 تشرين الثاني/نوفمبر. وأفرجت السلطات حتى الآن عن 45 من أصل 61 شخصاً اعتقلوا واحتجزوا، بينما لا يزال الآخرون محتجزين دون توجيه تهم إليهم أو دون المثول أمام محكمة على نحو ما يقتضيه قانون الإجراءات الجنائية.

47 - وفي 10 كانون الأول/ديسمبر، أفرجت السلطات في "صوماليلاند" عن مدير تلفزيون أستان السلكي بعد أن وردت تقارير تفيد أنه حصل على عفو رئاسي. وكان المدير محتجزاً في هرجيسا منذ 17 تموز/يوليه 2020 بسبب ادعاءات بضلوعه في التجسس على "صوماليلاند" وقيامه بإدارة مؤسسة إعلامية دون خلفية إعلامية. وفي 4 تشرين الثاني/نوفمبر، حكمت عليه محكمة هرجيسا الإقليمية بالسجن لمدة خمس سنوات.

باء - الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

48 - لقد تعاونت بعثة الأمم المتحدة مع شركاء لدعم تدابير التخفيف في إطار سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان لصالح قوات الأمن الصومالية الإضافية البالغ قوامها 000 3 فرد، التي اعتبرت بموجب القرار 2520 (2020) مؤهلة للحصول على دعم مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. ويأتي هذا التعاون في أعقاب إرشادات قدمها مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال إلى الحكومة الاتحادية بشأن متطلبات سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان المنطبقة من أجل توفير الدعم. وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر، شاركت البعثة في مبادرة مشتركة للدعم التقني لوضع سياسة في مجال حقوق الإنسان لوزارة الدفاع والجيش الوطني الصومالي. وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر، أجرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مناقشات بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز امتثال سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في سياق دعم المكتب لقوة الشرطة الصومالية والجيش الوطني الصومالي، بما في ذلك ضرورة البدء في استعراض لتقييمي المخاطر لعامي 2016 و 2017 بالنسبة للجيش الوطني الصومالي وقوة الشرطة الصومالية، على التوالي.

49 – وتابعت البعثة حادثين من حوادث الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على يد شرطة جوبالاند وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في 30 تشرين الثاني/نوفمبر. وقدمت البعثة أيضا لقوات الأمن منشورات للتوعية والدعوة فيما يخص سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

جيم – الأطفال في النزاعات المسلحة

50 – تحققت فرقة العمل القطرية المعنية برصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة والإبلاغ عنها من وقوع 121 1 انتهاكاً تضرر منها 112 1 طفلاً (924 صبياً و 188 فتاة)، وشملت 8 هجمات على المدارس. واختُطف ما مجموعه 395 طفلا، وتعرَّض 254 طفلا للقتل والتشويه، كما جرى تجنيد 375 طفلا واستخدامهم، بينما وقعت 88 فتاة ضحايا للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. ونُسبت الانتهاكات إلى حركة الشباب (774، أو 69 في المائة)، وإلى عناصر مسلحة مجهولة (161، أو 14 في المائة)، وميليشيات عشائرية (33، أو 3 في المائة)، والقوات المسلحة الاتحادية والقوات المسلحة التابعة للولايات (153، أو 14 في المائة).

51 – وفي إطار تنفيذ الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، أجرت البعثة تدريبا افتراضيا لمدة ثلاثة أيام بشأن حماية الطفل وحقوق الطفل، استفاد منه 55 من ضباط الجيش الوطني الصومالي من ذوي الرتب المتوسطة في الفترة من 24 إلى 26 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي غالمودوغ، عقدت البعثة اجتماعين مباشرين واجتماعات إلكترونية إضافية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 مع وزارة الأمن الداخلي في الولاية بشأن إنشاء فريق عامل فرعي شامل للجميع يعنى بالأطفال والنزاع المسلح في غالمودوغ، على النحو المبين في خارطة الطريق لعام 2019 لتنفيذ خطط العمل لعام 2012 بشأن قتل الأطفال وتشويههم، ولإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم.

دال – منع العنف الجنسي والجنساني

52 – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الإبلاغ عن ارتكاب 163 حادثا تم التحقق منها من حوادث العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات ضد 149 فتاة و 9 نساء و 5 صبية. وقد نسبت هذه الحوادث إلى جهات مسلحة مجهولة (56)؛ وميليشيات عشائرية (45)؛ وحركة الشباب (30)؛ والجيش الوطني الصومالي (9)؛ وقوة الشرطة الصومالية (7)؛ وقوات الأمن في جوبالاند (9)؛ وقوات الأمن في بونتلاند (7). وتعزى الحالات المنسوبة إلى رجال مسلحين مجهولين وميليشيات عشائرية في المقام الأول إلى تكثيف الهجمات العشائرية من جراء نزاعات على الأراضي طال أمدها بين العشائر، حيث عانت المجتمعات المحلية من تأثير كوفيد-19 ومن أزمات إنسانية أخرى. كما ساهمت الحالة الأمنية الهشة في مستوطنات المشردين داخليا في زيادة استهداف النساء والفتيات. وواصلت حركة الشباب أيضا ممارسة الزواج القسري في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

53 – واستمرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان في الدعوة إلى سن مشروع قانون الجرائم الجنسية لعام 2018، في شراكة مع الاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين، ونظَّما حملة لدعم تقديم مشروع القانون في البرلمان. واضطلعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا بحملة لتوعية الجمهور بضرورة مكافحة العنف الجنسي والعنف الجنساني. ومن خلال 720 رسالة فورية تم بثها على الإذاعة والتلفزيون، تشير التقديرات إلى أن الحملة وصلت إلى ما يقرب من 000 30 شخص في خمس من الولايات الأعضاء في الاتحاد.

خامسا - الحالة الإنسانية

54 - لقد أدى التهديد الثلاثي المتمثل في الفيضانات وكوفيد-19 وانتشار الجراد الصحراوي إلى تفاقم الحالة الإنسانية من خلال تفاقم أوجه الضعف القائمة من قبل، وتعطيل المكاسب الإيجابية التي تحققت في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، والتأثير على سبل العيش وإجهاد نظام الرعاية الصحية. ومنذ 16 آذار/مارس 2020، تم تأكيد 814 4 حالة من حالات الإصابة بكوفيد-19 في الصومال، بما في ذلك 132 حالة وفاة مرتبطة بالمرض.

55 - وما زال سوء أنماط الطقس، بما في ذلك استمرار تأثير النينيا في عامي 2020 و 2021، يؤثر على أجزاء كثيرة من البلد. فقد وصل إعصار غاتي إلى اليابسة في منطقة باري، ببونتلاند، في 22 تشرين الثاني/نوفمبر، وطال أثره 000 120 شخص، منهم 100 42 شخص شُردوا مؤقتا. وقام الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية بزيادة المساعدات المقدمة إلى المتضررين من الإعصار، حيث ساعدوا أكثر من 000 78 شخص متضرر. ولا تزال الحاجة تمس إلى توفير المأوى في حالات الطوارئ والمواد غير الغذائية والمساعدات الغوثية الغذائية لنحو 000 5 أسرة معيشية.

56 - وقد انتشر غزو الجراد الصحراوي في الأجزاء الوسطى والجنوبية والشمالية من البلد، وطال أثره زهاء 000 300 هكتار من الأراضي. ولا يزال أثره يطال 000 700 شخص تقريباً. وقُدِّر أن إنتاج المحاصيل الزراعية والمراعي يقل بنسبة تتراوح بين 10 و 15 في المائة عن المتوسط في الأجل الطويل. ومن المتوقع أن تظل الحالة خطيرة حتى آذار/مارس 2021 على الأقل. وبالإضافة إلى جهود المكافحة الجوية، قام الشركاء برفع مستوى الاستجابة لدى السكان المتضررين، حيث وفروا الدعم الزراعي لنحو 900 25 أسرة من الأسر المعيشية التي تعتمد على الزراعة والرعي خلال موسمي غو ودير للأمطار، وتلقت 468 7 أسرة معيشية زراعية دعما نقديا.

57 - وانخفضت وتيرة التقارير الواردة عن عمليات الإخلاء القسري. ومن خلال أنشطة الدعوة الجماعية، تم تمديد الوقف المؤقت لعمليات الإخلاء الذي تقرر في نيسان/أبريل 2020 إلى غاية آذار/مارس 2021، وهو ما يحد من حجم عمليات الإخلاء في أجزاء من البلاد، لا سيما في بوصاصو وغاروي وغالكعيو ودوسمريب وعابدواق وعذاذو وبيدواه.

58 - وخارج المراكز الحضرية الرئيسية، ظلت إمكانية الوصول إلى بعض المقاطعات محدودة لأسباب تعود عموما إلى انعدام الأمن على طول طرق الإمداد الرئيسية. ونتيجة لذلك، اعتمد توفير المساعدات الإنسانية بشكل كبير على النقل الجوي في بعض المقاطعات، حيث أصبح الأمن حول المطارات والحالة المادية لمهابط الطائرات من العوامل الهامة التي تحد من الوصول. وقد أثر حجم ونطاق الفيضانات المفاجئة وفيضانات الأنهار تأثيراً شديداً على إمكانية استخدام الطرق البرية عبر الأجزاء المتضررة من البلد، ولا سيما حافون، بمنطقة باري، في أعقاب إعصار غاتي. وظل العنف الموجه ضد العاملين في المجال الإنساني وأصول المساعدة الإنسانية على السواء يعوق قدرة العاملين في المجال الإنساني على الوصول إلى الأشخاص المحتاجين. وقُتل ما لا يقل عن 15 من العاملين في المجال الإنساني وجُرح 13 شخصاً واختُطف 24 آخرين في الصومال منذ كانون الثاني/يناير 2020. كما سُجِّلت زيادة كبيرة في عدد الحوادث المبلغ عنها فيما يتعلق بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية في عام 2020 (245) مقارنة بعام 2019 (151).

59 - وبحلول كانون الأول/ديسمبر، كان الشركاء في مجال العمل الإنساني قد قدموا المساعدة إلى ما يقرب من 2,3 مليون شخص، بعد تلقي 82 في المائة من التمويل اللازم البالغ 1,01 بليون دولار. بيد أن قطاعات معينة كانت أبعد من أخرى عن بلوغ أهداف التمويل، حيث تلقت معظم المجموعات المواضيعية، بما في ذلك القطاعات الرئيسية من قبيل الصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، أقل من 40 في المائة من التمويل المطلوب.

60 - وستظل الحالة الإنسانية مزرية في عام 2021، ويتوقع أن يرتفع العدد الإجمالي للأشخاص المحتاجين ليصل إلى 5,9 ملايين شخص بعد أن كان عددهم 5,2 ملايين شخص في عام 2020. ويجري وضع الصيغة النهائية لخطة الاستجابة الإنسانية للصومال، ويهدف العاملون في المجال الإنساني إلى مساعدة 4 ملايين شخص، بمن فيهم المشردون داخلياً واللاجئون والعائدون، لكفالة الحصول على الخدمات الأساسية ودعم سبل كسب الرزق، مع توفير المساعدة الغذائية المنقذة للحياة لـ 3,1 ملايين من المشردين داخلياً وغير المشردين داخلياً المتأزمين الذين يواجهون حالات طوارئ تتعلق بانعدام الأمن الغذائي. وسيلزم توفير مبلغ 1,09 بليون دولار تقريبا.

سادسا - النهج الشامل للأمن

61 - في 1 كانون الأول/ديسمبر، عقد رئيس الوزراء اجتماعا للجنة الأمن والعدالة المعنية بالنهج الشامل للأمن ضم كبار الممثلين عن الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، فضلا عن الشركاء الدوليين. وشهد الاجتماع إصدار بيان يظهر وجود نية واضحة لدى جميع الأطراف لتنشيط المناقشات بشأن العلاقة بين السياسة والأمن، وضمان التوجيه الاستراتيجي المناسب للجان الفرعية، مع تأكيد الالتزامات الرئيسية بإطار المساءلة المتبادلة بشأن الأمن والعدالة في منتدى الشراكة المعني بالصومال في 7 كانون الأول/ديسمبر. ووافقت اللجنة على عقد اجتماعات فصلية في عام 2021، في ظل قيادة وزارتي الأمن وسيادة القانون الاتحاديتين المختصتين حاليا للجان الفرعية المعنية.

ألف - العمليات

62 - لقد وضعت الحكومة الاتحادية الصيغة النهائية للخطة الانتقالية للصومال، التي ستتيح بدء التخطيط التشغيلي المفصل. وأعلن رئيس الوزراء في 1 كانون الأول/ديسمبر تنظيم مؤتمرٍ لتشكيل القوات، من المقرر عقده في أوائل عام 2021 من أجل تأكيد الالتزامات الانتقالية والموارد اللازمة لإنجاز عملية الانتقال الأمني بحلول نهاية عام 2021.

63 - وقدمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية في مجال التخفيف من مخاطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من خلال تقديم 19 تقريراً لتحليل المخاطر، وثلاث دراسات عن نقاط الضعف التي تعتري طرق الإمداد، و 20 تقريراً للتوعية بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

باء - بناء القدرات المؤسسية

64 - في 16 تشرين الثاني/نوفمبر، وافق مجلس الشعب في البرلمان الاتحادي على تعيين خمسة أعضاء بحكم مناصبهم في مفوضية الجهاز القضائي. وقد عارضت منظمات المجتمع المدني، من قبيل نقابة المحامين الصوماليين، هذه التعيينات وادعت أنها تستند إلى الانتماء العشائري وأنها غير مؤهلة وفقاً لقانون إنشاء المفوضية. ولم يؤيد مجلس الشيوخ بعد المرشحين. وفي الدورة نفسها، وافق مجلس الشعب أيضا على الترشيحات المقدمة من وزارة العدل فيما يخص الأعضاء التسعة في اللجنة الصومالية لمكافحة الفساد.

65 - وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، أدى رئيس المحكمة الاتحادية العليا اليمين أمام 17 قاضيا، بمن فيهم 3 قضاة تم تعيينهم بمرسوم رئاسي. ويعمل أحد عشر قاضياً حاليا في المحكمة العليا، مما يتجاوز العدد المنصوص عليه في القانون، وهو خمسة قضاة.

66 - وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر، اختتمت المحكمة الاتحادية العليا تدريبا قضائيا مدته عشرة أيام لفائدة 37 من الموظفين القضائيين (33 رجلا و 4 نساء). واختتمت الوحدة الوطنية لتنسيق شؤون النزاهة التابعة لوزارة العدل الاتحادية حلقة عمل عقدت في 10 كانون الأول/ديسمبر واستمرت ثلاثة أيام بشأن مكافحة الفساد ومنعه.

67 - وفي 10 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد وزير العدل في "صوماليلاند" اجتماعا للفريق العامل المعني بقضاء الأحداث لتعزيز إطار سياسة قضاء الأحداث، وفي 8 كانون الأول/ديسمبر، اختتمت حلقة عمل مدتها ثلاثة أيام للتصديق على مشروع قانون حرس السجون في "صوماليلاند".

68 - وفي 28 كانون الأول/ديسمبر، أفاد المفوض العام لحرس السجون في "صوماليلاند" بأن 32 من السجناء الذكور في سجن هرجيسا المركزي أكملوا برنامجا للتدريب المهني والتعليم يدار بالاشتراك مع جامعة بيدر الدولية. وشمل البرنامج التدريب المهني في مجال السباكة والكهرباء، إلى جانب دروس في التعليم الأساسي والشريعة الإسلامية.

69 - وقدمت الأمم المتحدة الدعم إلى إدارة غالمودوغ في إعادة إنشاء شرطة الولاية عن طريق تنسيق التدريب في مجال حقوق الإنسان والخفارة المجتمعية لفائدة 700 ضابط. وقدمت البعثة الدعم لوزارة الأمن في الولاية في وضع استراتيجية لإعادة إدماج أفراد الميليشيات السابقين في الحياة المدنية.

70 - وفي 14 تشرين الثاني/نوفمبر، قامت قوة الشرطة الصومالية بصياغة خطة استراتيجية للفترة 2020-2025. وأشارت البعثة على قوة الشرطة الصومالية بمواءمة هذه الخطة مع جميع الوثائق الاستراتيجية، بما في ذلك هيكل الأمن الوطني، وتحديد أولويات إشراك المجتمعات المحلية، وتوسيع قدرات شرطة الدراويش الاتحادية والقدرات في مجال التحقيقات الجنائية، وإنشاء وحدة دبلوماسية ومديرية لمكافحة الإرهاب.

71 - وفي 1 كانون الأول/ديسمبر، وافق المجلس التنفيذي لبرنامج الشرطة المشترك على تمويل بناء مراكز للشرطة في عذاذو، بغالمودوغ، وكيسمايو، بجوبالاند، وشراء المعدات ودفع رواتب ضباط الشرطة المدربين في إطار البرنامج.

72 - وفي 9 كانون الأول/ديسمبر، ساعدت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في تدريب 33 من موظفي إنفاذ القانون البحري على مستوى الاتحاد وعلى مستوى الولايات على شؤون المحيطات والإطار التشريعي اللازم لتنظيم المناطق البحرية في البلد.

73 - ودرّبت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام 39 فردا من أفراد قوة الشرطة الصومالية (29 رجلا و 10 نساء) في إطار مشروع نقاط تفتيش المركبات المتنقلة. وأُحرز تقدم كبير في إعداد قاعدةٍ تنطلق منها عمليات أفرقة نقاط التفتيش، في إطار الجهود المبذولة لتجهيز القوات الصومالية لتولي المسؤولية عن الأمن.

74 - وفي كانون الأول/ديسمبر، قدم البرنامج المشترك لإدارة قطاع الأمن الدعم إلى وزارتي الأمن في ولاية جنوب غرب البلاد وغالمودوغ في تنظيم حلقتي عمل بشأن إصلاح قطاع الأمن وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية لفائدة 50 مسؤولا (10 نساء و 40 رجلا). ومُدِّد البرنامج، الذي كان من المقرر أن ينتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، لفترة ستة أشهر للتمكين من تصميم المرحلة الثانية من البرنامج، التي ستساعد في تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال، والعملية الانتخابية، والتطوير المؤسسي للرقابة المدنية.

جيم - أنشطة الدعم

75 - في الفترة من 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى 4 شباط/فبراير 2021، قدمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام خدمات التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة إلى 178 1 امرأة و 142 1 رجلا و 233 2 فتاة و 016 3 صبيا. وتم تنظيم دورات التوعية تلك في جميع مناطق الصومال (باستثناء جوبا الوسطى)، بما في ذلك في غالغودود، التي سجل فيها أكبر عدد من حوادث المتفجرات من مخلفات الحرب/الألغام الأرضية المبلغ عنها.

76 - وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر، عُيِّن منسق جديد لشؤون منع التطرف العنيف ومكافحته في مكتب رئيس الوزراء من أجل النهوض بخطة عمل البلد لمنع التطرف العنيف ومكافحته. وفي 17 كانون الأول/ديسمبر، عقد مكتب رئيس الوزراء مع شركاء دوليين لجنة توجيهية للأمم المتحدة لمشروع منع التطرف العنيف ومكافحته. ومُدِّد المشروع الحالي حتى حزيران/يونيه 2021، واعتُمدت خارطة الطريق التي أعدها الخبير الاستشاري لوضع البرنامج الجديد المتعدد السنوات، الذي يتوقع أن يبدأ في النصف الثاني من عام 2021.

77 - ولا تزال مراكز إعادة التأهيل تستقبل المقاتلين السابقين في حركة الشباب الذين لا يشكلون خطرا كبيرا. وفي 15 كانون الأول/ديسمبر، استفاد من هذه المراكز 302 من الرجال و 183 من النساء. ولأول مرة في تاريخ برنامج إعادة تأهيل المنشقين، تخرجت 62 امرأة بالإضافة إلى 35 رجلاً. وزادت مشاركة الإناث من 56 في حزيران/يونيه إلى 183 في كانون الأول/ديسمبر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أجرى مكتب مستشار الأمن القومي، بدعم من فريق الخبراء المعني بالصومال ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام والشركاء الدوليين، تقييما لمستودع الأسلحة في هالاني، حيث تخزن حاليا مواد شديدة الانفجار. وقد عمّم المكتب تقرير التقييم على جميع أصحاب المصلحة المعنيين في أوائل كانون الثاني/يناير 2021. وستنفَّذ توصيات بشأن كيفية ضمان الإدارة المأمونة للمواد الشديدة الانفجار.

سابعا - الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية

ألف - دعم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

78 - في كانون الأول/ديسمبر، أتم مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال نشر المعدات المملوكة للوحدات التابعة لوحدة الطيران العسكري الأوغندية في معسكر باليدوغلي. وتتألف وحدة الطيران، التي تخضع لقيادة قائد القوة وسيطرته، من طاقم يتألف من 140 فردا و 4 طائرات عمودية، وبذلك يصل عدد الطائرات العسكرية إلى 7 طائرات من أصل 12 طائرة مأذون بها لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

79 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، انتهى المكتب من النقل الجوي للمعدات المملوكة للوحدات التابعة لوحدة الشرطة المشكلة في غانا إلى بيدواه، باستثناء ثماني مركبات كبيرة الحجم من بين المعدات المملوكة للوحدات لم يكن بالإمكان نقلها جوا، وهي موجودة حاليا في مقديشو. وينتظر المكتب الحصول على تأكيد من الاتحاد الأفريقي وغانا وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لإعادة المعدات الكبيرة الحجم المملوكة للوحدات إلى غانا. وقد أجريت عمليات المعاينة عند الوصول للمعدات المملوكة لوحدة الشرطة المشكلة في غانا ووحدة الطيران الأوغندية بصورة إلكترونية بسبب القيود المفروضة من جراء تفشي مرض كوفيد-19. ومن المتوقع أن يعزز نشر وحدة الشرطة المشكلة في غانا ووحدة الطيران الأوغندية الفعالية التشغيلية للبعثة.

80 - وقد نقل المكتب جواً 100 أفراد إضافيين من قوات جيبوتي و 75 طناً من لوازم الدفاع الميداني إلى دوسمريب لإتاحة بناء قاعدة أمامية للعمليات. وفي الوقت الراهن، ينتشر 227 من أفراد قوات جيبوتي، وتقوم الحكومة الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والاتحاد الأفريقي بتحديد ما إذا كان ينبغي إنشاء وجود طويل الأجل للبعثة في غالمودوغ.

81 - ويحرز برنامج الرفاه في القاعدة الأمامية للعمليات تقدما في جميع القطاعات، وإن شاب ذلك تأخير من جراء تفشي جائحة كوفيد-19 وإلحاق أضرار بالطرق بسبب الفيضانات. وحتى الآن، تلقت نسبة 57 في المائة من المواقع المشمولة بالبرنامج لوازم الدفاع الميداني المخصصة لها، في ظل إنجاز حواجز ضد القذائف التسيارية يزيد طولها على 4,7 كيلومترات، و 16 برجاً من أبراج المراقبة، وخنادق يبلغ طولها 11,5 كيلومترا. وقد تلقى مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال مؤخرا 30 ناقلة أفراد مصفحة سيتم تسليمها إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في إطار وحدة تمكينية للبعثة، لتقديم الدعم في فتح طرق الإمداد الرئيسية. ولا يزال برنامج حفر الآبار المائية جارياً في جميع القطاعات.

82 - وقد دعم المكتب تناوب 108 2 من أفراد القوات البوروندية في الفترة من 1 إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر، و 160 من أفراد وحدة الشرطة المشكلة الأوغندية في الفترة من 12 إلى 28 كانون الأول/ديسمبر، و 450 1 من أفراد القوات الأوغندية في الفترة من 14 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر، و 850 من أفراد قوات جيبوتي في الفترة من 6 كانون الثاني/يناير إلى 6 شباط/فبراير. كما دعم المكتب تناوب 416 3 من أفراد القوات الكينية منذ 17 كانون الثاني/يناير. ووفقا لتدابير التخفيف من آثار كوفيد-19، خضعت جميع القوات الوافدة للحجر الصحي لمدة 14 يوما في بلدانها الأصلية ولدى وصولها إلى البعثة. وبالمثل، فقد خضع أفراد القوات المنتهية ولايتها للحجر الصحي لمدة 14 يوما في البعثة قبل مغادرتهم إلى أوطانهم.

83 - وواصـــلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، بمســـاعدة من مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصـــومال، دعم العمليات الأمنية وجهود تحقيق الاســـتقرار التي تضـــطلع بها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصـومال بتقديم المشـورة والتحليل والتدريب والتوجيه في مجال التخفيف من مخاطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصـنع فيما يخص اسـتخدام المعدات المتخصـصـة، وكلاب الكشـف عن المتفجرات، والاتصـال المجتمعي، وأفرقة إزالة الذخائر المتفجرة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بتدريب 659 من الأفراد النظاميين التابعين للبعثة من أجل تعزيز قدرتهم على تحديد مواقع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصـنع وإتلافها، والعمل بأمان في بيئة التهديدات، ولا سـيما على طول طرق الإمداد الرئيسـية. وأسـهمت الدائرة في سـلامة وأمن البنى التحتية الاسـتراتيجية من خلال نشـر 24 من الأفرقة التي عملت باسـتخدام 24 من كلاب كشف المتفجرات لإجراء عمليات التفتيش لـ 7 433 قطعة من الأمتعة، و 33 339 مركبة، و 42 مبنى، و 17 000 متر مربع من المســـاحات المشـــيّدة، و 2 727 300 متر مربع من المناطق المفتوحة في جميع القطاعات.

84 - وعقدت رئيســـة مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصـــومال اجتماعات افتراضـــية مع كبار المســؤولين من أوغندا، وبوروندي، وجيبوتي، وغانا، وكينيا في إطار تواصـلها مع البلدان المسـاهمة بقوات وبأفراد شرطة في البعثة.

85 - وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمعت رئيسـة المكتب من خلال عقد جلسات افتراضـية مع كبار المسـؤولين في الحكومة الاتحادية، بقيادة وزير التخطيط والاسـتثمار والتنمية الاقتصـادية، في إطار اللجنة المشـتركة المعنية بالعلاقات مع البلد المضـيف، لمناقشـة الانتهاكات الجارية لاتفاق مركز البعثة. واتفق في الاجتماع، ضـمن أمور أخرى، على أن يسـتكشـف كل من المكتب ونظرائه في الحكومة الاتحادية إمكانية تنظيم حلقة عمل لإطلاع المديرين العامين للوزارات التنفيذية الاتحادية على الاتفاق وولاية الأمم المتحدة. وسـيعمل المكتب ونظراؤه في الحكومة الاتحادية معا لوضـع إجراء تشـغيل موحد لحل المنازعات التجارية المقبلة التي تشمل المتعاقدين مع الأمم المتحدة.

86 - وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر، أنشئ "فريق اتصال" مشترك بين الحكومة الاتحادية والمكتب، بمشاركة مكتب رئيس الوزراء، لدراسة المسائل ومعالجة الشواغل المتعلقة بتشغيل العمال الصوماليين وتحديد الفرص المتاحة أمام الشـــركات المحلية التي يملكها صـــوماليون. وفي اجتماع لاحق عقد في 26 كانون الثاني/يناير، تبادل فريق الاتصـــال المعلومات بشـــأن الفرص المتاحة حاليا فيما يتعلق بتوظيف المواطنين الصـــوماليين من قبل المكتب والجهات المتعاقدة معه، بما في ذلك عدد العقود الممنوحة للجهات المتعاقدة الصومالية، وعَقَد العزم على مواصلة توسيع نطاق الفرص المتاحة.

باء - الدعم المقدّم لعمليات القوات المسلحة الوطنية الصومالية

87 - واصـــل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصـــومال دعم 10 900 من أفراد الجيش الوطني الصـومالي، وتلقى تأكيدا من الحكومة الاتحادية للوحدات التي سـتندرج ضـمن القوام الإضـافي لقوات الأمن الصـومالية البالغ 3 000 فرد، عملا بالقرار 2520 (2020). وبناء على مشـورة الحكومة الاتحادية، سـيقدَّم دعم إضـافي إلى 2 000 من أفراد الجيش الوطني الصـومالي و 1 000 من أفراد قوة الشـرطة الصـومالية. وفي 18 كانون الثاني/يناير، بلغ رصـيد صـندوق الأمم المتحدة الاسـتئماني لدعم قوات الأمن الصـومالية 10,75 ملايين دولار، وهو مبلغ يكفي لمواصـلة دعم المكتب خلال الأشـهر السـبعة المقبلة عند مسـتويات

الإنفاق الحالية. وواصل الممثل الخاص ورئيس مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، بدعم من إدارة الدعم العملياتي، تسليط الضوء على الحالة المزرية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والصندوق الاستئماني وحث المانحين على التبرع بسخاء لدعم العمليات الأمنية الجارية والمقررة.

88 - وشرعت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، بدعم من المكتب، في تدريب وتجهيز خمسة أفرقة ميدانية تابعة للجيش الوطني الصومالي لتفتيش الطرقات والتخلص من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وذلك لإتاحة عمليات مأمونة في بيئة تتسم بوجود أجهزة متفجرة يدوية الصنع شديدة الخطورة في شبيلي السفلى. ويجري حاليا في هذا الإطار تدريب وتجهيز 15 من الأفرقة الإضافية.

ثامنا - وجود الأمم المتحدة في الصومال

89 - لا تزال كيانات الأمم المتحدة موجودة في كل من بيدواه، وبلدوين، وبربرة، وبوصاصو، ودوبلي، ودوسمريب، ودولو، وغالكعيو، وغاروي، وهرجيسا، وجوهر، وكيسمايو، ومقديشو. وفي 8 شباط/فبراير، كان هناك 389 موظفا دوليا و 348 1 موظفا وطنيا منتشرين في مختلف أنحاء الصومال.

90 - وتواصل الأمم المتحدة في الصومال تنفيذ تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19، بما في ذلك تقديم الدعم لأفراد البعثة وعملياتها. وقد أُنشئت قدرة طبية كافية لدعم أكثر من 000 25 من السكان المعرضين للخطر، ويشمل ذلك الأمم المتحدة والمتعاقدين الخارجيين معها في الصومال، والبعثة.

تاسعا - ملاحظات

91 - على الرغم من جميع التحديات السياسية، ينبغي أن يواصل الزعماء السياسيون الصوماليون السعي إلى الحفاظ على الحوار من أجل التوصل إلى توافق الآراء الضروري للمضي قدما في إجراء الانتخابات. ولذلك، أدعو جميع أصحاب المصلحة إلى التعجيل بحل خلافاتهم المتبقية بشأن سبيل المضي قدما في العملية الانتخابية في إطار اتفاق 17 أيلول/سبتمبر، وإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن ومعقول. كما أكرر تأكيد الحاجة إلى الإبقاء على الأحكام الواردة في الاتفاق من أجل تحقيق نسبة لا تقل عن 30 في المائة فيما يخص تمثيل المرأة في العملية الانتخابية.

92 - وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد أنه من الضروري التوصل إلى تفاهم شامل على نطاق واسع بشأن تنفيذ اتفاق 17 أيلول/سبتمبر من أجل الحفاظ على مصداقية هذه العملية وكفالة الاستقرار في البلد. ولذلك، أشجع الزعماء الصوماليين على التحاور بانتظام حتى نهاية العملية الانتخابية لتحديد الخلافات وحلها عند نشوئها. وبالإضافة إلى ذلك، أؤكد على وجوب إجراء الانتخابات بطريقة سلمية وعلى أن استخدام العنف أو التهديد باستخدامه أمر غير مقبول.

93 - وستقدم البعثة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، الدعم للعملية الانتخابية من خلال مساعيها الحميدة ومن خلال المساعدة التقنية والتشغيلية واللوجستية المقدمة إلى حكومة الصومال الاتحادية، بمجرد حل المنازعات المعلقة وفي حدود ولايتها ومواردها.

94 - ومن المهم إجراء انتخابات شاملة للجميع وسلمية في أقرب وقت ممكن لتجديد شرعية المؤسسات الاتحادية الصومالية والسماح بمواصلة القيام بالمهام العديدة الملحة الرامية إلى بناء سلام مستدام في الصومال. ومن بين هذه المهام العمل من أجل إجراء انتخابات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في الفترة 2024-2025، وهو مبدأ التزمت به السلطات الصومالية والشركاء في إطار الدورة السابقة لمنتدى الشراكة المعني بالصومال.

95 - إن التقدم المحرز مؤخرا في عملية الانتقال الأمني في الصومال في عام 2021 أمر مشجع. وأرحب بالإنجازات الرئيسية التي شهدتها فترة الثمانية عشر شهرا الماضية والتي أفضت بنا إلى هذه النقطة، بما في ذلك إجراء تقييم مشترك للتهديدات بين حكومة الصومال الاتحادية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، والتنقيحات التي أدخلت على الخطة الانتقالية للصومال، واجتماع لجنة الأمن والعدالة، وعقد منتدى الشراكة المعني بالصومال، وتقرير التقييم المستقل، وقد أدت جميعها إلى المضي قدما بالمناقشات وإرساء أسس تنفيذ الانتقال الأمني في عام 2021. وإنني أدعو جميع أصحاب المصلحة إلى مواصلة التعاون للحفاظ على هذا الزخم. ويشكل تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال، وكذا تنظيم مؤتمر لتشكيل القوات، إنجازين آخرين هامين في هذا الصدد، سيدعم كلاهما استعراض ولايات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال في المستقبل.

96 - وما زلت أشعر بالقلق إزاء الحالة المزرية للصندوق الاستئماني لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية. وفي هذا الصدد، ألاحظ الجهود الجارية التي يبذلها ممثلي الخاص في الصومال ورئيس مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وإدارة الدعم العملياتي بهدف تعبئة المانحين من أجل تقديم تبرعات إلى الصناديق الاستئمانية دعما لنقل المسؤوليات الأمنية إلى الصوماليين ليتولوا زمام الأمور فيها، وأحث المانحين، التقليديين والجدد على السواء، على التبرع بسخاء لهذه الصناديق الاستئمانية.

97 - وفيما يتعلق بالمسائل الإنسانية، يظل يساورني القلق إزاء تزايد احتمال عمليات الإخلاء القسري للمشردين داخلياً خلال الفترة الانتخابية، على أن ذلك يشكل أحد العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى التشرد الثانوي. وشهدت الانتخابات العامة في عام 2016 أسوأ حوادث الطرد الجماعي على الإطلاق، حيث تم إخلاء أكثر من 000 150 شخص في مقديشو وحدها. كما يظل يساورني القلق بشأن الجفاف الذي يلوح في الأفق في أجزاء من الصومال، في ظل وجود مؤشرات على نقص المياه في عدة أجزاء من البلاد بسبب ضعف أو عدم هطول أمطار موسم دير والتأخيرات المتوقعة وضعف كمية أمطار موسم غو المرتقبة في عام 2021. ومع الاعتراف بالوضع الاقتصادي العالمي الحالي، أدعو الشركاء الدوليين إلى مواصلة توفير التمويل اللازم لإنقاذ الأرواح والتخفيف من حدة الفقر في الصومال.

98 - وعلى الرغم من التحديات التي يواجهها الصومال، فقد أظهر قدرة ملحوظة على الصمود في مواجهة كوفيد-19، مع انخفاض عدد حالات الإصابة بالمرض. ومع ذلك، لا يزال يساورني القلق إزاء أي آثار صحية واجتماعية - اقتصادية قد تترتب على هذه الجائحة، ولا سيما بالنسبة لأكثر الفئات ضعفا في البلد.

99 - ويبعث استمرار هجمات حركة الشباب على المدنيين الصوماليين والمسؤولين الحكوميين وقوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والمجتمع الدولي على القلق، ولا سيما الأثر المدمِّر

الذي يمكن أن يحدثه في سياق تعطيل الانتخابات. وإنني أحث حكومة الصومال الاتحادية على أن تقوم، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، بحماية المدنيين ومحاسبة المسؤولين عن ارتكاب هذه الأعمال الشنيعة.

100 - ولا يزال يساورني القلق إزاء ارتفاع عدد حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، الذي يؤثر على الفتيات بشكل غير متناسب. وأحث الحكومة الاتحادية على اتخاذ خطوات لحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والجنساني من خلال سن مشروع قانون الجرائم الجنسية لعام 2018 ومحاسبة مرتكبي العنف الجنسي. وأكرر أيضا دعواتي السابقة إلى إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان، ستسهم في تحسين حماية حقوق الإنسان في الصومال.

101 - ويتوقف إحراز تقدم في بناء السلام وبناء الدولة في الصومال على استمرار الدعم المقدم من الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية، وجهات شريكة أخرى، وأنا ممتن جدا لذلك. وإنني أشيد بأفراد البعثة وقوات الأمن الصومالية واضعا دائما في اعتباري التضحيات الهائلة التي بذلوها من أجل حماية الشعب الصومالي وفي السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار في البلد.

102 - وأود في الختام الإعراب عن تقديري لممثلي الخاص، جيمس سوان، ولموظفي الأمم المتحدة في الصومال على تفانيهم الثابت في تنفيذ ولاية المنظمة في الصومال في ظروف صعبة.


SOMALIA
DJIBOUTI
ETHIOPIA
KENYA
GULF OF ADEN
INDIAN OCEAN
Djibouti
Saylac
Boosaaso (Bender Cassim)
Ceerigaabo (Erigavo)
Berbera
Boorama
Hargeysa
Burco (Burao)
Laascaanood
Garoowe
Gaalkacyo (Galcaio)
Dhuusamarreeb (Dusa Marreb)
Beledweyne
Xuddur (Oddur)
Garbahaarrey
Baydhabo (Baidoa)
Jawhar (Giohar)
Muqdisho (Mogadishu)
Marka (Merca)
Bu'aale
Kismaayo (Chisimayu)
AWDAL
WOQOOYI GALBEED
TOGDHEER
SANAAG
SOOL
BARI
NUGAAL
MUDUG
GALGUDUUD
HIRAAN
BAKOOL
GEDO
BAY
SHABELLE DHEXE
BANADIR
SHABELLE HOOSE
JUBA DHEXE
JUBA HOOSE
National capital
Regional capital
Town, village
Airport
International boundary
Regional boundary
Undetermined boundary
Main road
Track
Railroad
0 50 100 150 200 km
0 50 100 mi
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 3690 Rev. 10.2 UNITED NATIONS
May 2014
Department of Field Support
Cartographic Section